Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3 | No. 8 | Page 335 – 362 | 2024
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء

The Impact of Intellectual Property Rights Protection on The Development of Scientific Research at Sana'a University

منيرة أحمد الحاج قحطان الحداد
باحثة – قسم المكتبات وعلم المعلومات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة صنعاء

Muneera Ahmed Al-Hajj Q. Al-Hadad
Researcher, Department of Libraries and Information Science - Faculty of Arts and Humanities - Sana'a University

علي مطهر العلماني
باحث – قسم المكتبات وعلم المعلومات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة صنعاء

Ali Mutahar Al-Almani
Researcher, Department of Libraries and Information Science - Faculty of Arts and Humanities - Sana'a University

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على تطور البحث العلمي من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء، ومدى معرفتهم وتطبيقهم للقوانين والاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في أبحاثهم ودراساتهم، واستخدمت المنهج المسحي، واعتمدت على الاستبانة أداة رئيسة في جمع المعلومات، وذلك في (14) كلية إنسانية وعلمية، ووزعت الاستبانة على عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بلغت (316) عضوًا.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: أن هناك ضعفًا في تفعيل قوانين واتفاقيات حماية الملكية الفكرية في الجامعة؛ مما يؤثر سلبًا على مستوى البحث العلمي وتطبيقه بحسب مجالاته المختلفة، وذلك بنسبة بلغت (54%)، ومتوسط حسابي (2.69)، وأن هناك ضعفًا في دور الجهات ذات العلاقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في التعريف بالملكية الفكرية وقوانينها واتفاقياتها ودورها المهم في تطبيقها، سواء في الجامعة أو الجهات ذات العلاقة، وذلك بنسبة بلغت (48%) ومتوسط حسابي (2.42).

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها: ضرورة تفعيل التنسيق بين جامعة صنعاء والجهات ذات العلاقة بحماية الملكية الفكرية ونشر ثقافة الملكية الفكرية، والتعريف بالقوانين والاتفاقيات المنصوص عليها في القانون اليمني، وضرورة قيام الجهات المعنية بحماية الملكية الفكرية في الدولة وداخل الجامعة بواجبها تجاه تطبيق هذه القوانين والاتفاقيات.

الكلمات المفتاحية: الملكية الفكرية، حقوق المؤلف، البحث العلمي.

Abstract:

The study aimed to identify the impact of intellectual property rights protection on the development of scientific research from the point of view of faculty members and their assistants at Sana'a University, and the extent of their knowledge and application of laws and agreements related to intellectual property rights in their researches and studies. The study used the survey method, and relied on the questionnaire as the main tool for collecting information, in (14) humanities and scientific colleges. The questionnaire was distributed to a random stratified sample of faculty members and their assistants, amounting to (316) members. The study reached several conclusions, including the weakness in activating intellectual property protection laws and agreements at the university; which negatively affects the level of scientific research and its application according to its various fields, and this came at a rate of (54%), and an arithmetic mean of (2.69), It also showed the weak role played by the parties concerned with protecting intellectual property rights in defining intellectual property and its laws and agreements and their important role in its application, whether at the university or related parties, at a rate of (48%) and an arithmetic mean of (2.42). The study came out with a number of recommendations, the most important of which are: the necessity of activating coordination between Sana’a University and the parties concerned with protecting intellectual property and spreading its culture, and defining the laws and agreements stipulated in Yemeni law, and the necessity for the parties concerned with protecting intellectual property in the country and within the university to carry out their duty towards implementing these laws and agreements.

Keywords: Intellectual property, copyright, scientific research.

المقدمة

إن تطور المجتمعات في مختلف المجالات وما رافق ذلك من عولمة، وانتشار التكنولوجيا والتواصل الحضاري على المستويات كافة، أدى إلى ثورة حضارية أعقبت الثورة الصناعية، وبطبيعة العلاقات البشرية الفطرية يحصل الاعتداء والسرقة والتعدي على الحقوق، والمنافسة في استئثارها واستثمارها، ولا سيما الحقوق المعنوية غير المادية التي يمكن نسخها ونقلها والاحتفاظ بها بكل سهولة حتى بدون موافقة صاحبها، فكان لا بد من ضوابط ومعايير وقواعد تضبط هذه الحقوق وتنظمها، ولذلك ظهرت بعض الاتفاقيات الدولية والقوانين المتعلقة بتنظيم وحماية الملكية الفكرية.

ويشكل مصطلح حقوق الملكية الفكرية الإطار العام الذي يشمل جميع الحقوق المعنوية والمادية والأدبية التي يجب أن يقرها القانون ويحميها ويمنع أي اعتداء عليها بجميع الإجراءات سواء أكانت إدارية تهدف إلى التنظيم، أم جزائية تهدف إلى الردع، أم مدنية تقوم على التعويض وجبر الضرر[1]، وهذا ما جعل أغلب دول العالم تتبنى فكرة حماية الملكية الفكرية، وجعل هذه الحماية معيارًا لقياس مدى تقدم المجتمعات والدول على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، كما أنها تفيد الدولة عند الحماية القانونية لمختلف أشكال الإبداع الفكري على وفق ما تمليه عليها أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال[2].

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في التعرف على أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعة، وتتفرع منها التساؤلات الآتية:

1. ما واقع حقوق الملكية الفكرية وأثر تطبيق قوانينها على تطور البحث العلمي؟
2. ما مدى معرفة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء بقوانين حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لمنتجي المعلومات؟
3. ما مدى معرفة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء بحقوقهم الفكرية الأدبية والعلمية؟
4. ما القوانين والاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في جامعة صنعاء؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في حماية حقوق الملكية الفكرية التي باتت مقياسًا لتطور المجتمعات، ومدى مراعاتها لهذه الحقوق وقوانينها وحمايتها، وفي ضوئها تتطور عجلة الاقتصاد والتعليم في المجتمعات، ومن ثم تعمل على رفع المستوى الاجتماعي لشعوبها، وهذا ما جعل منظمة التجارة العالمية تضع حماية حقوق الملكية الفكرية كأحد الشروط للانضمام لها؛ لذا فإن التعرف على واقع حماية الملكية الفكرية وأثرها على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء، سيسهم في نشر ثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية ومن ثم تطور البحث العلمي وزيادة إنتاجه، وقد جاء اختيار فئة

[1] زيدان، مؤيد. حقوق الملكية الفكرية. سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2020م. ص22.

[2] بن يطو، أسامة. الحق في الوصول إلى المعرفة في ظل نظام الملكية الفكرية: دراسة في التشريع الجزائري والمواثيق الدولية. (أطروحة دكتوراه). الجزائر، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020م. متاح على الرابط: http://dspace.univ-batna.dz، شوهد بتاريخ 2021/2/14م.

أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء من أهمية إكساب هذه الشريحة الوعي الكامل بهذه الحقوق عند إعداد أعمالهم الأدبية والبحثية وإبداعاتهم العلمية، ومن ثم الحفاظ على حقوقهم التي تكفلها لهم هذه القوانين، وتعمل على زيادة إنتاجهم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حقوق وقوانين حماية الملكية الفكرية على تطور البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء، وذلك من خلال التعرف على الآتي:

1. واقع حقوق الملكية الفكرية وأثر تطبيق هذه القوانين على تطور البحث العلمي، وزيادة إنتاجية المعرفة البشرية.
2. مدى معرفة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء بقوانين حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لمنتجي المعلومات.
3. مدى معرفة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء بحقوقهم الفكرية الأدبية والعلمية.
4. القوانين والاتفاقيات التي تكفل حقوق منتجي المعلومات في جامعة صنعاء، وتعريفهم بكيفية الحصول على حقوقهم الفكرية طبقًا لهذه القوانين.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج المسحي لتقديم وصف تحليلي لواقع حماية الملكية الفكرية في جامعة صنعاء، والتعرف على أثرها في تطور البحث العلمي.

أدوات جمع المعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة على الأدوات التالية في جمع البيانات:

1. الاستبانة: صممت استبانة موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء للتعرف على أثر حماية حقوق الملكية الفكرية في جامعة صنعاء على تطور البحث العلمي، وقد قامت الباحثة بالاستعانة ببعض الدراسات السابقة عند صياغة أسئلة الاستبانة، وذلك بما يتناسب مع موضوع الدراسة والعينة التي اختيرت، ومن ثم حكم هذه الاستبانة عدد من المحكمين الأكاديميين.
2. أدبيات الموضوع: استعين بعدد من الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة في إعداد الجانبين: النظري والتطبيقي للدراسة على وفق أسلوب ومنهج علمي، وباللغتين العربية والإنجليزية للتعرف أكثر على مفردات الموضوع.

عينة الدراسة:

اختيرت عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم مكونة من (316) عضوًا، في (14) كلية علمية وإنسانية داخل جامعة صنعاء.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية:** أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على تطور البحث العلمي من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء.
2. **الحدود الزمنية:** وزعت الاستبانة خلال المدة من 2023/4/3م إلى 2023/12/28م.
3. **الحدود المكانية:** تناولت هذه الدراسة كليات جامعة صنعاء العلمية والإنسانية عدا كلية البترول وكلية التربية خولان وكلية التربية أرحب.

مصطلحات الدراسة:

* **الملكية الفكرية:** هي "إبداعات العقل، مثل: الاختراعات والأعمال الفنية والأدبية والرموز والأسماء والصور والتصاميم المستخدمة في التجارة، وهي تقسم

إلى نوعين: الأول هو الملكية الصناعية، وتشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والإشارة إلى الموقع الجغرافي للمصدر، والنوع الثاني هو حقوق النشر والتأليف، ويشمل الأعمال الأدبية، مثل: الروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والأعمال الموسيقية والأعمال الفنية، مثل الرسومات واللوحات الفنية والصور والتماثيل والتصاميم المعمارية، وتشمل حقوق النشر والتأليف ومنتجي التسجيلات الصوتية وبرامج مذيعي الراديو والتلفزيون"[3].

***البحث العملي:** "هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، عن طريق التقصي الشامل لجميع الأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بالمشكلة المحددة، أي اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلًا، أو إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العملي"[4].

* **المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):** هي منظمة أنشئت عام 1967م في ستوكهولم لتأطير وتنسيق التعاون الدولي في مجال حماية الملكية الفكرية، وتضم حوالي (180) دولة، وتعد منظمة دولية متخصصة في هذا المجال، وتعمل على وفق القانون الدولي، ولها نشاطات متعددة في هذا الميدان[5].

* **المنظمة العالمية للتجارة (WTO):** "هي عبارة عن إطار قانوني ومؤسساتي لنظام التجارة متعدد الأطراف، ويؤمن هذا الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية"[6].

* **الاتفاقيات الدولية:** هي اتفاق مكتوب بين دولتين أو أكثر تحدد التزاماتها وحقوقها في مجال محدد، ويمكن استعمال مصطلحات مختلفة أخرى كذلك، مثل: معاهدة أو اتفاق أو غيرهما[7].

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. الجارف، ريما سعد. التعليم الإلكتروني بحقوق الملكية الفكرية في الجامعات السعودية، 2015م[8].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وعي الأساتذة والطلاب بحقوق الملكية الفكرية للمواد التعليمية الإلكترونية، والتعرف على نظرتهم لحقوق الملكية الفكرية وانتهاكات تلك الحقوق، والتعرف على أسباب عدم التزام بعضهم بها، والتصورات الخاطئة لديهم عنها، وأظهرت عددًا من النتائج، أهمها:

1. قلة وعي الأساتذة والطلاب بحقوق الملكية الفكرية، والحاجة إلى حماية المواد التعليمية الإلكترونية، وإلى وجود سياسات ظاهرة وواضحة لدى الجامعات تدعم تطوير المصنفات الرقمية واستخدامها في التعليم الإلكتروني من قبل الأساتذة والطلاب.

[3] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبوWIPO). الملكية الفكرية، 2008م. متاح على الرابط: http://www.wipo.int/about-ip/ar، شوهد بتاريخ 2022/12/14م.

[4] بدر، أحمد أنور. حقوق الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات: دراسات في التأييد والمعارضة ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق بالعصر الرقمي. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012م. ص24.

[5] الصانع، محمد إبراهيم. دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حماية الملكية الفكرية. (رسالة ماجستير). الجزائر، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2012م. ص5. متاح على الرابط: http://mobt3ath.com، شوهد بتاريخ 2021/2/20م.

[6] العصيمي، محمد بن مسعود. منظمة التجارة العالمية: العولمة الاقتصادية. د.ت. ص4. متاح على الرابط: http://www.alarjhibank.com.ca، شوهد بتاريخ 2021/2/12م.

[7] السعدي، سعد عزت. مفهوم الاتفاقيات الدولية ومراحلها. مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 2017م. ص1. متاح على الرابط: https://www.ssrcaw.org، شوهد بتاريخ 2021/2/25م.

[8] الجارف، ريما سعد. التعليم الإلكتروني وحقوق الملكية الفكرية في الجامعة السعودية. 2015م. متاح على الرابط: http://www.researchgate.net، شوهد بتاريخ 2021/2/12.

2. وجود تصورات خاطئة لدى كثير من الطلاب والأساتذة العرب عن نقل أو استخدام المصادر الرقمية دون توثيق أو استئذان، وبعضها معتقدات اجتماعية.

2. أبو صلاح، مصعب علي. واقع الملكية الفكرية وأثره على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين. (رسالة ماجستير)، 2016م[9] .

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على إجمالي الأثر المتوقع لتطبيق حماية الملكية الفكرية على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ومحاولة التعرف على أيهما أفضل لشركات تكنولوجيا المعلومات تطبيق حقوق الملكية الفكرية أم عدم تطبيقها، وأظهرت عددًا من النتائج، أهمها:

1. أن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية لحماية الملكية الفكرية على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين.
2. أن غياب القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية في فلسطين يؤدي إلى تراجع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
3. أن غياب دور المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية يؤدي إلى تراجع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

3. بن يطو، أسامة. الحق في الوصول إلى المعرفة في ظل نظام الملكية الفكرية: دراسة في التشريع الجزائري والمواثيق الدولية. (أطروحة دكتوراه)، 2020م[10].

هدفت هذه الدراسة إلى حق الوصول إلى المعرفة في ظل نظام الملكية الفكرية، والتعرف على مدى اعتراف المشرع الجزائري والمشرع الدولي بموضوع حق الوصول إلى المعرفة في الإطار القانوني لحقوق الملكية الفكرية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لبيان العلاقة التي تربط موضوع حق الوصول إلى المعرفة واعتراف ووعي المشرع الجزائري بحقوق الملكية الفكرية، ومن ثم بيان هذه العلاقة سلبًا وإيجابًا، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها:

1. أن تيار مؤيدي فكرة حماية حق الوصول إلى المعرفة في موقفه تجاه حماية حقوق الملكية الفكرية قد جاء في اتجاهين: الأول منهما شدد على موقفه تجاه هذه الحقوق إلى غاية التشكيك في مشروعية نشأتها وتنظيمها وكذا مبادئها وأهدافها التي تصبو إلى تحقيق وتعزيز إنفاذها، في حين سعى الاتجاه الثاني إلى ضرورة إيجاد أرضية توافقية تسمح بالوصول إلى المعرفة من خلال نماذج علمية وعملية تسمح بنفاذ حقوق الملكية الفكرية دون المساس بالمصالح المشروعة لأصحاب هذه الحقوق.
2. عدم وجود أي إطار قانوني موحد وشامل بشأن حق الوصول إلى المعرفة على المستويين: الدولي والوطني، وكل ما هو متوفر هو مجموعة نصوص قانونية متناثرة هنا وهناك في العديد من التشريعات الدولية والوطنية.

4. النوري، خالد محمد عبدالله. دور الملكية الفكرية في تعزيز البحث العلمي والإبداع والابتكار في فلسطين. (رسالة ماجستير)، 2021م[11].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مفردات حماية الملكية الفكرية وتعزيز البحث العلمي والابتكار

[9] أبو صلاح، مصعب علي. واقع الملكية الفكرية وأثره على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين. (رسالة ماجستير). نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2016م.

[10] بن يطو، أسامة. الحق في الوصول إلى المعرفة في ظل نظام الملكية الفكرية: دراسة في التشريع الجزائري والمواثيق الدولية. المرجع السابق.

[11] النوري، خالد محمد عبدالله. دور الملكية الفكرية في تعزيز البحث العلمي والإبداع والابتكار في فلسطين. (رسالة ماجستير). فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2021م.

في القطاعات الإنتاجية بشتى أشكالها، ودراسة مدى كفايات التشريعات المنظمة للملكية الفكرية في تحقيق الحماية اللازمة للعمل الإبداعي والابتكار، وأظهرت عددًا من النتائج، أهمها:

1. تباين استجابات عينة الدراسة حول تعريف الملكية الفكرية باختلاف مسميات الوظيفة على مستوى الأفراد: أكاديمي أو مبدع أو مبتكر.
2. ضعف تطبيق قوانين الملكية الفكرية، مما يؤثر سلبًا على الدافع والحافز لدى المخترعين والمفكرين والمؤلفين للعمل على الابتكار والتطوير والإبداع.

الدراسات الأجنبية:

1. Loggie, K., Barron, A., Gulitz, E., Hohlfeld, T., Kromrey, J. & Sweeney, P. Intellectual property and online courses: Policies at major research universities، 2007 [12].

اشتملت هذه الدراسة على عينة طبقية عشوائية لعدد من الجامعات البحثية الحكومية والخاصة؛ للتعرف على مدة شمول سياسات الملكية الفكرية الخاصة بمواد التعليم عن بعد أو المقررات الإلكترونية، وماذا قدمت لدعم الملكية الفكرية، وهل هناك استثناءات ممنوحة أم لا، وأظهرت نتائج الدراسة الحاجة إلى وضع سياسات واضحة وشاملة لدعم تطوير المقررات الإلكترونية وتقديمها للطلاب.

2. Starkey, L., Corbett, S., Bondy, A. & Davidson, S. Intellectual Property: What Do Teachers and Students Know?، 2010[13].

هدفت هذه الدراسة إلى مسح آراء عينة من أساتذة التقنية والطلاب، للتعرف على مدى معرفتهم بحقوق الملكية الفكرية والمفاهيم الخاطئة لديهم، وأظهرت النتائج أن لدى الأساتذة والطلاب وعيًا بمفاهيم الملكية الفكرية، ولكنهم يخلطون بين مفاهيم بعض المصطلحات، مثل: براءة الاختراع وحقوق التأليف والتصميم المسجل.

3. Ahmed, Sufiya; Varun, Prashant Kumar Corbett. Awareness regarding Intellectual Property rights a survey amongst the P.G. and Ph.d. students of babasaheb Ambedkar University،2017[14].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الوعي لدى الباحثين بمفهوم الملكية الفكرية التي تحمي حقوقهم الفكرية، ومدى معرفتهم بهذه الحقوق، وكذا التعرف على تأثير قانون الملكية الفكرية واقتراح طريقة لمنع الاستخدام غير المصرح به لحقوق الملكية الفكرية، واعتمدت على المنهج المسحي، وتوصلت إلى عدم وجود وعي لدى الطلاب بمفهوم الملكية الفكرية، ولم يتعرفوا عليها في أثناء دراستهم وتعليمهم الجامعي، ولم يمتلكوا الدراية الكاملة بهذه الحقوق وماهيتها، وقد كان لذلك آثار على جودة أبحاثهم.

ثانيًا: الجانب النظري:

حماية الملكية الفكرية:

الملكية الفكرية Intellectual Property:

هي مصطلح جامع يضم إبداعات الفكر والسمعة التجارية على النحو الذي تمنح به في مجال الأعمال، ويمكن حمايتها بموجب القانون، وفيما يخص طبيعة الأشياء التي ينبغي حمايتها بالملكية الفكرية، وتختلف

[12] Loggie, K., Barron, A., Gulitz, E., Hohlfeld, T., Kromrey, J. & Sweeney, P. Intellectual property and online courses: Policies at major research universities. Quarterly Review of Distance Education, 2007. V8،N(2)(2007), p 109-125.

[13] Starkey, L., Corbett, S., Bondy, A. & Davidson, S. Intellectual Property: What Do Teachers and Students Know? International Journal of Technology and Design Education, 2010. V 20،N 3(2010). p 333-344.

[14] Ahmed, Sufiya ; Varun, Prashant Kumar Corbett. Awareness regarding Intellectual Property rights a survey amongst the P.G. and Ph.d. students of babasaheb Ambedkar University, Lucknow. International Journal of low, 2017. V 3،N4 (2017). p 184-190.

القوانين من بلد إلى آخر بحسب فهم نظم الملكية الفكرية[15].

وقد عرفت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) حقوق الملكية الفكرية أنها "حقوق تعطى للأشخاص مقابل مبتكراتهم الفكرية، حيث يعطى المبدع حقوقًا حصرية في استخدام إبداعاته لمدة زمنية محددة"[16].

ويعرفها المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات الملكية الفكرية أنها "كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الإنساني، فهي الأفكار التي تتحول أو تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتتمثل في الإبداعات الفكرية والعقلية والابتكارات، مثل: الكتب والاختراعات والعلامات التجارية والرسومات والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة[17].

الاتفاقيات والمنظمات العالمية التي أُنشئت لحماية حقوق الملكية الفكرية:

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية:

اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية 1883م:

بدأت هذه الاتفاقية بانضمام أربع عشرة دولة في عام 1883م، وقد عدلت عدة مرات في سنوات مختلفة، وكان آخرها عام 1967م، وتحول اسمها بعد ذلك إلى اتحاد باريس، وكان آخر تعديل لها عام 1979م، وبلغ عدد أعضائها عام 2005م (169) دولة، وكان الهدف الرئيس منها هو منح الحماية والحقوق نفسها بخصوص الملكية الصناعية لجميع أفراد الدول الأعضاء في أي دولة كانوا من هذه الدول ودون تمييز، وهو ما سمي بمبدأ الحماية الوطنية، وأقرت الاتفاقية أيضًا منح هذه الحقوق لأفراد الدول غير الأعضاء في الاتفاقية إذا ما أقاموا داخل الدولة العضو في الاتفاقية أو أنشؤوا فيها استثمارًا صناعيًا أو تجاريًا[18].

اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية (1886م):

أُقرت هذه الاتفاقية في عام 1886م، وهي مكملة لاتفاقية باريس في 4 مايو 1896م، وقد عدلت عدة مرات في برلين في 13 نوفمبر 1908م، ومكملة لبرن في 20 مارس 1914م، وفي روما في يونيو 1928م، وبروكسل في 26 يونيو 1948م، واستكهولم في 14 يوليو1967م، وباريس في 24 يوليو 1971م، والمعدلة في 28 سبتمبر 1979م، وتحول اسمها إلى اتحاد برن، وبلغ عدد أعضائها في عام 2005م (160) دولة، وهي تعد العمود الأساس في حماية الأعمال الفنية والأدبية، مثل: الأعمال الموسيقية، والمنحوتات، والصور الفوتوغرافية، والروايات، والقصائد، والأعمال المسموعة، وغيرها[19].

ولاتحاد برن جمعية ولجنة تنفيذية، وكل بلد عضو في الاتحاد هو ملتزم على الأقل بالأحكام الإدارية والختامية من وثيقة استكهولم، وهو عضو في الجمعية، ويتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من بين أعضاء الاتحاد، فيما عدا سويسرا التي تعد عضوًا

[15] إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية. أساسيات الملكية الفكرية: سؤال وجواب للطلبة والطالبات. الصين: إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية. 2020م. ص11.

[16] موقع منظمة التجارة العالمية. متاح على الرابط: http://www.wto.org/english/tratop، شوهد بتاريخ 2022/1/3م.

[17] بدر، أحمد أنور. حقوق الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات: دراسات في التأييد والمعارضة ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق بالعصر الرقمي. مرجع سابق. ص17.

[18] شيخة، ليلى. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية: دراسة حالة الصين. (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة الحاج الخضر، 2007م. ص 19-21.

[19] شيخة، ليلى. المرجع السابق. ص20-21.

بحكم وضعها، وتتولى جمعية اتحاد برن إعداد برنامج أمانة الويبو وميزانيتها –فيما يتعلق بالاتحاد– لسنتين[20].

المصنفات المتمتعة بالحماية:

تتمتع المصنفات بالحماية على وفق هذه الاتفاقية، وهي[21]:

1. المصنفات الأدبية والفنية.
2. إمكانية المطالبة بالتحديد.
3. المصنفات المشتقة.
4. النصوص الرسمية.
5. مصنفات الفنون التطبيقية، والرسوم والنماذج الصناعية.
6. الأخبار اليومية في المجموعات.
7. التزام الحماية من قبل المستفيدين من هذه الحماية.
8. الأخبار اليومية، وغيرها من المحررات والمحاضرات والخطب والمواعظ والأعمال الأخرى التي تتسم بالطبيعة نفسها، والمصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية، والتمثيليات الإيمائية، والمؤلفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أم لم تقترن بها، والمصنفات السينمائية، والمصنفات الخاصة بالرسم وبالتصوير وبالخطوط أو بالألوان، وبالعمارة وبالنحت وبالحفر، وبالطباعة على الحجر والمصنفات الفوتوغرافية.
9. الترجمات والتحويلات والتعديلات الموسيقية، وما يجري على المصنف الأدبي أو الفني من تحويلات أخرى.
10. مجموعات المصنفات الأدبية أو الفنية لدوائر المعارف والمختارات الأدبية التي تعد ابتكارًا فكريًا بسبب اختيار وترتيب محتوياتها من أجل حمايتها دون المساس بحقوق المؤلفين فيما يختص بكل مصنف يشكل جزءًا من هذه المجموعات.
11. مؤلفو المصنفات المعمارية المقامة.
12. استبعاد الخطب السياسية والمرافعات جزئيًا أو كليًا التي تحدث في أثناء الإجراءات القضائية من الحماية.

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وفق معاهدة تريبس 1994 (TRIPS)م:

إن رغبة البلدان الأعضاء في إقامة علاقة تعاون متبادلة بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية التي يشار إليها في اتفاقية بال (WIPO) وكذلك المنظمات الدولية الأخرى المعنية، وإقرارها بالأهداف الخاصة بالسياسات العامة التي تستند إليها الأهداف القومية المعنية بحماية الملكية الفكرية بما في ذلك الأهداف الإنسانية والتكنولوجية، وكذا الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان الأعضاء نموًا من حالة المرونة القصوى في تنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية محليًا بغية تمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار، ولتقليل التشوهات والعراقيل التي تعوق التجارة الدولية، كل ذلك يحتم الأخذ في الاعتبار ضرورة تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية؛ لضمان ألا تصبح التدابير والإجراءات المتخذة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية حواجز في حد ذاتها أمام التجارة المشروعة[22].

[20] الصانع، محمد إبراهيم. دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حماية الملكية الفكرية. مرجع سابق، ص27.
[21] الجنبيهي، منير محمد والجنبيهي، ممدوح محمد. التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004م. ص 10-14.
[22] الجنبيهي، منير محمد والجنبيهي، ممدوح محمد. التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. المرجع السابق. ص77-78.

معاهدات الويبو 1996م:

معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (WCT):

أعدت هذه المعاهدة من قبل المكتب الدولي للويبو بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واعتمدت في المؤتمر الدبلوماسي 20 ديسمبر 1996م، وتنص هذه المعاهدة على أن الأطراف المتعاقدة التي ترغب في تطوير حماية حقوق المؤلفين في مصنفاتهم الأدبية والفنية والحفاظ عليها، تقر بالحاجة إلى تطبيق قواعد دولية جديدة، وتحتاج إلى توضيح وتفسير بعض القواعد المعمول بها لإيجاد حلول مناسبة للمسائل الناجمة عن التطورات الحديثة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، وتقر بما لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقاربها من أثر عميق في ابتكار المصنفات الأدبية والفنية والانتفاع بها[23].

معاهدة الويبو بشأن حقوق الأداء والتسجيل (WPPT):

تناولت هذه المعاهدة العلاقة بينها وبين الاتفاقيات الأخرى، واعتمدت أيضًا في المؤتمر الدبلوماسي 20 ديسمبر 1996م، وقد نصت على الآتي[24]:

1. ليس في هذه المعاهدة ما يحد من الالتزامات المترتبة حاليًا على الأطراف المتعاقدة بين بعضها بعضًا بناء على الاتفاقية الدولية لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة المبرمة في روما في 26 أكتوبر/تشرين الأول 1961م.

2. تبقي الحماية الممنوحة بناء على هذه المعاهدة حماية حق المؤلف في المصنفات الأدبية والفنية على حالها، ولا تؤثر فيها بأي شكل من الأشكال، وعليه لا يجوز تفسير أي حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يخل بتلك الحماية.

3. ليست لهذه المعاهدة أي صلة بأي معاهدات أخرى، ولا تخل بالحقوق أو الأشكال أو الالتزامات المترتبة عليها.

الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف:

جاءت هذه الاتفاقية بقرارات المؤتمر الثالث لوزراء الثقافة العرب، ونصت على أن الدول العربية ترغب في حماية حقوق المؤلفين على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية بطريقة فعالة وموحدة، طبقًا للمادة الحادية والعشرين من ميثاق الوحدة الثقافية العربية الصادرة عام 1964م التي أهابت بالدول العربية أن تضع كل منها تشريعًا لحماية الملكية الأدبية والفنية والعلمية ضمن حدود سيادة كل منها، واقتناعها بالمصلحة العربية في وضع نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف يلائم الدول العربية ويضاف إلى الاتفاقيات الدولية النافذة، كاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلتين عام 1971م، واعتقادها بأن هذا النظام العربي الموحد لحماية حقوق المؤلف سوف يشجع المؤلف العربي على الإبداع والابتكار[25].

المنظمات والهيئات التي تُعنى بحماية الملكية الفكرية:

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو WIPO):

في عام 1893 أُنشئ اتحاد ما بين مكتب إدارة اتفاقية باريس ومكتب إدارة اتفاقية برن، وشكل ما يسمى (المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية BIRPI)، وكانت مكونة من سبعة موظفين ومقرها

[23] المرجع السابق. ص 125-126.
[24] المرجع السابق. ص134.
[25] عامر، عادل. ما هو دور الملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث العلمة. ع1. 2019م. ص3. متاح على الرابط:https://www.aboualhool.com/arabic1/details.php?id=40432#.ZGCKIXZBzcs، شوهد بتاريخ 2022/12/23م.

مدينة برن السويسرية، واعتبرت نواة إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وقد اهتم العالم بأسره بحقوق الملكية الفكرية، ولذلك أُنشئت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي يطلق عليها في اللغة الفرنسية (OMPI) وفي اللغة الإنجليزية (WIPO)، بمقتضى الاتفاقية الموقعة في استكهولم في سبتمبر 1979م، وذلك لحماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وتطوير إدارة الاتحادات التي أُنشئت لهذا الغرض، ورفع كفاءتها في مجالات حماية الملكية الصناعية، وحماية المصنفات الأدبية، وضمان التعاون الإداري بين هذه الاتحادات، وتضم المنظمة العالمية للملكية الفكرية هيكلًا إداريًا يتكون من أربعة أجهزة رئيسة، وهي: الجمعية العامة، ومؤتمر المنظمة، ولجنة التنسيق، والمكتب الدولي[26].

المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C):

هي إطار قانوني ومؤسساتي لنظام التجارة متعدد الأطراف، ويؤمن هذا الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة هذا لإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، كما أن للمنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية الفاصلة في المنازعات التجارية"[27]، وقد أنشئت المنظمة العالمية للتجارة بعقد توقيع اتفاق مراكش في 15 أبريل 1994م في المغرب، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير من عام 1995م، ونتج عنها دورة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (G.A.T.T) 1986م-1994م[28].

المجمع العربي للملكية الفكرية:

تأسس المجمع العربي للملكية الفكرية عام 1987م في ميونخ بألمانيا على يد مجموعة من الممارسين للمجالات العديدة من مواضيع حقوق الملكية الفكرية في العالم العربي، وذلك من أجل توحيد جهود العاملين في هذا المجال، والمساعدة في زيادة الوعي والفهم لقضايا حقوق الملكية الفكرية، وتمثل الهدف الرئيس للمجمع في تعزيز وتطوير نظام الملكية الفكرية من خلال وسائل التوعية والتثقيف التي توضح طبيعة العمل في هذا المجال ودوره المؤثر على نواحي الحياة المختلفة، كما هدف إلى تحسين وتوحيد التشريعات العربية في مجال الملكية الفكرية عن طريق دراسة الجوانب المتعددة لبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، وحقوق التأليف، لوصف أسسها وآثارها واقتراح الخطوط الأساسية لوضعها في شكل قوانين تطور بشكل مستمر على وفق القوانين والاتفاقيات الدولية[29].

المجمع العربي لحقوق الامتياز ونقل التقنية (A.L.T.T.S):

جاءت فكرة تأسيس هذا المجمع نتيجة التنسيق بين المنظمة العالمية (les) licensing exécutive society international، والمجمع العربي للملكية الفكرية، ومنظمة (أبو غزالة) للملكية الفكرية (AGIP)، ومكتب البراءات الألماني الذي خرج باقتراح تأسيس هيئة تضم خبراء الملكية الفكرية

[26] الرحاحلة، محمد سعد والخالدي، إيناس. مقدمات في الملكية الفكرية. ط1. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012م. ص242-243.
[27] العصيمي، محمد بن مسعود. منظمة التجارة العالمية: العولمة الاقتصادية. متاح على الرابط: http://www.alarjhibank.com.ca، شوهد بتاريخ 2021/2/12م.
[28] مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية المصيرية، استراتيجيات وقراءات منظمة التجارة العالمية. متاح على الرابط: www.ahram.org.eg، شوهد بتاريخ 2023/5/12م.
[29] موسوعة ويكيبيديا. متاح على الرابط: https://ar.mwikipedia.org/wiki ، شوهد بتاريخ 2024/10/21م.

والقانون والصناعيين والأكاديميين والمسؤولين في العالم العربي تحت اسم المجمع العربي لحقوق الامتياز ونقل التقنية، بحيث تتقدم هذه الجمعية بعد تأسيسها بطلب انضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بموجب نظامها؛ لتصبح المجموعة العربية فيها كالمجموعات الإقليمية الدولية الأخرى[30].

أنواع الملكية الفكرية:

إن نظام الملكية الفكرية هو نظام مصمم لحماية الإنجازات الفكرية التي أبدعها الجنس البشري، ليس على الصعيد الوطني فحسب بل حتى خارج الحدود، ولحل مشكلة حماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولي، تبرم البلدان معاهدات دولية بشأن الملكية الفكرية لمواءمة أنظمتها للملكية الفكرية وتنسيقها قدر المستطاع، فإذا ألفت كتابًا أو رسمت لوحة أو ألفت قطعة موسيقية لأجل رفاهيتك الخاصة، فهذا يعني أنك ألفت عملًا إبداعيًا وسيعتبر محميًا بموجب "حق المؤلف"[31].

وقد صنفت منظمة التجارة العالمية حقوق الملكية الفكرية إلى نوعين[32]:

النوع الأول: تلك المتعلقة بحقوق النشر والتأليف، وتشمل حقوق مؤلفي الأعمال الأدبية والفنية، مثل: الكتب، والمؤلفات الموسيقية، واللوحات الفنية، والمنحوتات، وبرامج الحاسب، والأفلام، وتتمتع بحماية حقوق نشرها وتأليفها لمدة زمنية لا تقل عن (50) عامًا بعد وفاة مؤلفها، كما تعطى حقوق المؤدين، مثل: الفنانين والمغنين والموسيقيين ومنتجي التسجيلات الصوتية والمحطات الإذاعية.

النوع الثاني: الملكية الصناعية، وتشمل حماية العلامات التجارية التي تميز البضائع التي تنتجها جهة ما عن بضائع تنتجها جهة أخرى، أو تلك التي تميز المصدر الجغرافي الذي يحدد أن بضاعة ما صنعت في مكان ما، وتتميز بخصائص تنسب إلى المكان الجغرافي الذي صنعت فيه، وعادة ما تمنح الحماية لبراءات الاختراع لمدة (20) عامًا.

حماية حقوق المؤلف:

يغطي حق المؤلف في المصنفات الأدبية والفنية من روايات وقصائد شعرية ومسرحيات وأعمال موسيقية، أما المصنفات الفنية فهي اللوحات الزيتية والصور الشمسية والمنحوتات والتصاميم العمرانية، وتشمل الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء في أدائهم ومنتجي التسجيلات الصوتية في تسجيلاتهم وهيئات البث في برامجها الإذاعية والتلفزيونية، وينقسم حق المؤلف إلى شقين[33]:

أ. شق أدبي (معنوي): وهو حق لا يجوز التنازل عنه أو سقوطه بالتقادم، وهذا الشق يعطي مجموعة من الحقوق للمؤلف على مصنفه، وهي حق تقرير نشر المصنف، وحق نسبة المصنف إلى مؤلفه، والحق في الاعتراض على تشويه أو تحريف المصنف، وحق المؤلف في سحب مصنفه من التداول إذا كان به ما يسيء إلى سمعته أو شرفه أو معتقداته وأفكاره.

ب. الشق المادي أو المالي: ويتمثل في الحق في استغلال هذه الإبداعات بأي صورة من صور الاستغلال التجاري، ويمكن التنازل عنه، ويشمل إتاحة المصنف للجمهور بأي وسيلة، مثل: النشر أو البث لمصنفه بشكل سلكي أو لاسلكي أو من خلال

[30] الصانع، محمد إبراهيم. دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حماية الملكية الفكرية. مرجع سابق. ص81.
[31] إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية. أساسيات الملكية الفكرية: سؤال وجواب للطلبة والطالبات. مصدر سابق. ص11.
[32] موقع منظمة التجارة العالمية. مرجع سابق.
[33] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو WIPO). الملكية الفكرية. 2008م. متاح على الرابط: http://www.wipo.int/about-ip/ar، شوهد بتاريخ 12/14/ 2022م.

التقنيات الحديثة، كشبكة الإنترنت، وله أيضًا الحق في أداء المصنف أمام الجمهور، مثل: إلقاء الشعر أو المسرحيات أو المصنفات الموسيقية.

حماية الحقوق المجاورة:

لا يقل الإنتاج الذهني في مكانته وأثره في بناء المجتمع عن الإنتاج المادي، ومعنى ذلك أن ما وصلت إليه الأمم من تقدم في مجالات الآداب والفنون والعلوم يرجع الفضل فيه إلى العلماء والأدباء والمؤلفين بوجه عام؛ إذ تعد التنمية الثقافية عنصرًا مهمًا وفعالًا من عناصر التنمية الشاملة، وإذا كانت أهمية حقوق المؤلف قد باتت مؤكدة، فإنها لا تدرك ولا يكون لها أثر إلا إذا حققت المصنفات التي هي محل حماية حقوق المؤلف انتشارًا واسعًا لدى أكبر عدد ممكن من الجمهور، ولا يتحقق هذا الانتشار الأمثل إلا بفضل هذه الطائفة المساعدة على نشر الإبداع (أصحاب الحقوق المجاورة)، ومن هنا تكمن أهمية هذه الطائفة في هذا العمل الذي تقوم به والذي يتعلق بالإيداع الفكري أو بالجانب الثقافي[34].

6/3 حماية الحقوق الرقمية:

- **الحقوق الإلكترونية:** أصبح مصطلح "الحقوق الإلكترونية" منتشرًا جدًا في لغة الترخيص، وعلى الرغم من ذلك فالحقوق الإلكترونية ليست معرفة بالتحديد في قوانين حقوق التأليف والنشر في معظم الدول، وهذه الحقوق تستغرقها حقوق أكثر عمومية ومرونة، مثل: حق الاستنساخ، وهي موجودة في قوانين حقوق التأليف والنشر حول العالم، وقد تشمل الحقوق الإلكترونية طائفة متنوعة من الحقوق، مثل: استخدام المحتوى الإلكتروني الموجود داخل كتب إلكترونية ومجلات وقواعد بيانات وأقراص مدمجة في ذاكرة قراءة فقط (cd – rom)، وأقراص مرئية رقمية (DVD)، وإنترنت وإكسترانت ومواقع إنترنت وأرشيفات، وكما تطورت التقنية، تطورت الحقوق حتى شملت الحقوق الرقمية[35].

- **الذكاء الاصطناعي:**

جاء في تعريف الويبو (WIPO) بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي أن "الذكاء الاصطناعي هو تخصص في علم الحاسوب يهدف إلى تطوير آلات وأنظمة بإمكانها أن تؤدي مهام ينظر إليها بأنها تتطلب ذكاءً بشريًا، سواء كان ذلك بتدخل بشري محدود أو بدون تدخل بشري، ولأغراض هذه الوثيقة فإن الذكاء الاصطناعي يساوي عمومًا الذكاء الاصطناعي الضيق، ويقصد بذلك التكنولوجيات والتطبيقات المبرمجة لأداء مهام منفردة"[36].

تطبيق قانون حق المؤلف على مصادر الإنترنت:

مما لا شك فيه أن حق المؤلف ينطبق على مصادر المعلومات في بيئة الإنترنت، فرسائل البريد الإلكتروني، والمواد المحملة على مواقع بروتوكولات نقل الملفات (FTP)، وخادمات الويب (WWW) وغيرها من المواد تخضع إلى قانون حق المؤلف طالما أنها ملتزمة بالمعايير القياسية التي من أهمها على الإطلاق: عنصر الأصالة أو الإبداعية الذي ينبغي توافره في أي عمل تأليفي؛ حيث إن هذه المواد لا تقدم حقوق التأليف الخاصة بها تصاريح أو امتيازات للاستنساخ على نطاق واسع، فإذا ما قام شخص بإرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى لوحة الإعلانات (Bulletin Board) أو قائمة المناقشات

[34] الشيخ، رمزي رشاد عبد الرحمن. الحقوق المجاورة لحق المؤلف. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005م. ص7-8.

[35] هاريس، ليسلي إيلين. ترخيص المحتويات الرقمية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2006م. ص104.

[36] المنظمة العالمية للملكية الفكرية. محادثة الويبو بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي: الدورة الثانية مايو 2020م. ص2. متاح على الرابط: http://www.wipo.int/aboutip/ar/artiftcial_intelligenc، شوهد في 2024/5/4م.

(Discussion List) مثلًا، فإن ذلك يحتوي على تصريح أو إجازة ضمنية تمكن كل قارئ للقائمة من استنساخ الرسالة، بيد أن هذه الإجازات الضمنية لا تبرر استنساخ الرسائل على نطاق واسع[37].

الاستخدام العادل: يُعرف في القاموس الأمريكي للقانون أنه استثناء من حق المؤلف.

ومن أجل تطبيق الاستثناء، لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار أربعة عوامل، هي[38]:

- الغرض من الاستخدام المتنازع عليه وخصائصه أو سماته.
- طبيعة العمل المحمي بحق المؤلف.
- أهمية الجزء المستخدم بالنسبة إلى العمل ككل.
- تأثير الاستخدام في السوق المستهدف أو قيمة العمل المؤمن بحق المؤلف.

ولأن المالك لم يعطَ مطلق حقوق الملكية الفكرية، فليس كل ما تم عمله أو تعديله يعتد به قانونًا على أنه اختراق أو انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، ويسمح القانون في أضيق الحدود باستخدام مواد لها حق التأليف والملكية بشروط معينة، منها الآتي[39]:

1. الاستخدام العادل دون مقابل مادي، بغرض البحث العلمي أو التعليم.
2. طبيعة العمل الذي له حقوق ملكية قد تجعل من السهل التعديل عليه.
3. مقدار الجزء المسموح باقتباسه من العمل قد تختلف بحسب الاستخدام العادل.

العلاقة بين الملكية الفكرية والبحث العلمي:

الملكية الفكرية والبحث العلمي: سواء كان البحث أساسيًا "مفتوح الآفاق" أو تطبيقيًا، وتتوصل الجامعات ومؤسسات البحث العامة، عن طريق أنشطتها الخاصة بالبحث والتطوير، إلى نتائج في شكل اختراعات، ومعظم تلك الاختراعات قابل للحماية ببراءة، ولكن العديد منها لا يعدو أن يكون إثباتًا لمفهوم أو نموذجًا مختبريًا؛ مما يقتضي التطوير قبل التسويق المحتمل، ويمنح الجامعات ومؤسسات البحث العامة حقوقًا على ملكيتها المنبثقة عن البحوث الممولة من الخزينة العامة ويمكنها من تسويق نتائجها، وتحاول الحكومات في كل أرجاء العالم تسريع تحويل الاختراعات إلى عمليات ومنتجات صناعية، وتوثيق الروابط التعاونية بين الجامعات والدوائر الصناعية[40].

البحث العلمي:

تعددت تعريفات البحث العلمي، وتنوعت تبعًا لأهدافه ومجالاته ومنهجه، وقد تناول عدد من الباحثين هذا المفهوم باختلاف مداخلهم واتجاهاتهم، فقد عرف أنه "عمل منظم يهدف إلى حل مشكلة معرفية باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها سبب الإشكال"[41]، وهو "محاولة الإنسان الباحث الوصول إلى الحقيقة، وإثباتها بمنهج دقيق وسليم، ينتهي بصياغة قوانين ونظريات وقواعد علمية"[42]. والشكل (1) يوضح وظائف البحث العلمي.

[37]محمد، العابيي وكنيوة، هيبة ودودي، عواطف. الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي. مجلة الإعلام والمجتمع. مج02، ع01، 2018م. ص68.

[38] McDermott, Abigail J. Copyright: Regulation Out of Line with Our Digital Reality? Information Technology and Libraries. March 2012. p.8.

[39] شاهين، شريف كامل. الملكية الفكرية وحرية الوصول: التزام وحق مفهوم تروج له المكتبات في البيئة الرقمية. (بحث حاصل على جائزة الشارقة للأدب المكتبي). الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 2012م. ص77.

[40] عامر، عادل. ما هو دور الملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث العامة. مرجع سابق. ص1-3.

[41] الأنصاري، فريد. أبجديات البحث في العلوم الشرعية. ط1. دار الفرقان: الدار البيضاء، 1997م. ص24.

[42] سالم، باشيوة. مناهج وتقنيات البحث العلمي. الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018م. ص7.

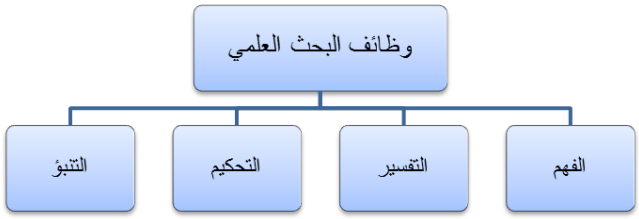

شكل (1): وظائف البحث العلمي (تم تعديله من قبل الباحثين).

(المصدر: سالم، باشيوة. مناهج وتقنيات البحث العلمي. مرجع سابق. ص8).

ويولد البحث العلمي مخزونًا للمعرفة والمعلومات يرفد القطاع الخاص، ويعزز تنافسيته على الصعيد الإقليمي والدولي، وتوفر حقوق الملكية الفكرية الحماية لإنتاج المؤسسات البحثية والباحثين، كما تحفزهم على زيادة إنتاجهم وزيادة عوائدهم، مما ينعكس إيجابًا على الأفراد بوجه خاص وعلى الاقتصاد الوطني بوجه عام، ومن هنا تأتي أهمية العلاقة بين الملكية الفكرية والبحث العلمي التي تتمثل في الآتي[43]:

1. أن تشريعات الملكية الفكرية تعتبر جزءًا لا يتجزأ من البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي.
2. أن الملكية الفكرية توفر الحماية المطلوبة لمنتجات المؤسسات البحثية والباحثين وتكون محفزة لهم.
3. أن حقوق الملكية الفكرية تمكن المؤسسات البحثية والباحثين من الحصول على دخل محترم من خلال استثمار نتائج أبحاثهم في الصناعة.
4. أن حقوق الملكية الفكرية تسهل وتنظم انتقال التكنولوجيا بين مؤسسات الدولة بسهولة.
5. أن حقوق الملكية الفكرية تسهل إيجاد وتقوية الروابط بين المؤسسات البحثية والقطاع الصناعي.
6. أن الملكية الفكرية توفر حافزًا للباحثين والمؤسسات البحثية على الإبداع والاختراع.

[43]الخضيري، غازي. البحث والتطوير والملكية الفكرية: التجربة الأردنية. عمان: مركز الملك عبد الله الثاني لتصميم والتطوير. [د.ت]. متاح على الرابط: http://www.wipo.int، شوهد بتاريخ 2023/4/22م.

المعايير المستخدمة في الجامعات للحفاظ على الأمانة العلمية:

هناك عدد من المعايير التي تضعها معظم الجامعات للباحثين ويجب الأخذ بها عند إعداد دراساتهم وأبحاثهم العلمية، وهذه المعايير تتمثل في الآتي[44]:

1. الإشارة الواضحة إلى المصادر والمراجع.
2. التأكد من عدم استغلال فصل أو جزء من رسالتي الماجستير والدكتوراه للمتقدم للترقية، بمعنى أنه لا يجوز قطعيًا أن يستغل الباحث فصلًا من فصول رسالتي الماجستير أو الدكتوراه ليجعله بحثًا مستقلًا يتقدم به للترقية أو يبني عليه بحثًا من هذه البحوث، وتصل الصرامة في ذلك إلى عدم جواز نقل فقرة أو صفحة واحدة من الرسالة ووضعها في أحد البحوث.
3. لا يجوز للباحث نقل صفحة أو فقرة من بحث آخر، ولو ثبت ذلك في تقرير المحكمين فإن الأستاذ يحرم من الترقية ويمنع من التقدم مجددًا إلا بعد عام كامل، وقد تكون المدة أطول من ذلك.
4. النقل عن الغير دون إشارة، ولو عبارات قليلة أو صفحة أو صفحتين، فتلك جريمة لا تغتفر.

القوانين والتشريعات الخاصة بالملكية الفكرية في اليمن:

1. القانون رقم (15) لسنة 2012م بشأن حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة: نص هذا القانون على حماية المصنفات المبتكرة في مجالات الآداب والفنون والعلوم أيًا كان نوعها أو شكلها أو قيمتها أو طريقة التعبير عنها أو الغرض من تأليفها، وذلك بمجرد ابتكار المصنف ودون الحاجة إلى أي إجراء شكلي آخر، مثل: الكتب، وبرامج الحاسوب، وقواعد

[44]عريف، محمد خضر. حقوق المؤلف والأمانة العلمية. 2012م. متاح على الرابط: http://www.al-madina.com/node/355282، شوهد بتاريخ 2022/12/23م.

البيانات، والمحاضرات والخطب والأعمال الموسيقية، والأعمال السمعية والبصرية والأعمال المعمارية، والرسوم، والصور، والخرائط، وأعمال الفنون التطبيقية[45].

2. قانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن براءة الاختراع ونماذج المنفعة، وتصميمات الدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنه: تناول هذا القانون براءة الاختراع ونماذج المنفعة، وتصميمات الدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنها، وذلك في سبعة أبواب، و(48) مادة، فقد قدم عددًا من التعريفات لهذا النوع من الإنتاج الفكري، وكل نوع منها عرض فيه تفاصيل حماية الملكية الفكرية في باب[46].

3. قانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية: تناول هذا القانون الحقوق الملكية الفكرية الخاصة لكلٍ من العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، وذلك في ثلاثة أبواب تضمنت (61) مادة، ونصت هذه المواد على الشروط الواجب أن تشملها تلك الأنواع من الإنتاج الفكري للحصول على حماية حقوق الملكية الفكرية لها، والإجراءات التي يجب اتباعها للحصول على هذه الحقوق[47].

4. قانون رقم (28) لسنة 2010م بشأن التصاميم الصناعية: يتناول هذا القانون التصاميم الصناعية، وعرفها هذا القانون أنها "المظهر الخارجي الزخرفي والجمالي لسلعة ما، ويمكن أن يشتمل على خطوط أو ألوان أو شكل مجسم بألوان أو بغير ألوان يمكن استخدامه في الإنتاج الصناعي بطريقة آلية أو يدوية، بما في ذلك تصميمات النسيج، بشرط أن يعطي هذا التركيب أو الشكل مظهرًا خاصًا على المنتج الصناعي أو الحرفي، وذلك في الباب الثاني من شروط وإجراءات التسجيل"[48].

الجهات الرسمية المعنية بحماية الملكية الفكرية في اليمن:

وزارة الثقافة: تهدف الوزارة إلى تنمية الثقافة الوطنية والفنون والتراث الشعبي والمحافظة على الموروث الثقافي التاريخي والحضاري ونشره والتعريف به، وكذا تنمية السياحة وتطويرها كصناعة تسهم في تعزيز موارد الدولة وتقوية العلاقة بين اليمن ودول العالم.

وتعمل الوزارة على تحقيق أهدافها استنادًا إلى الدستور والقوانين وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتولى عددًا من المهام أهمها[49]

1. رسم سياسات وخطط الثقافة والسياحة ووسائل تنفيذها ومتابعة وتقييم مستوى الإنجاز.
2. إعداد الدراسات والبحوث وتطوير الثقافة الوطنية والنشاط السياحي بالاعتماد على الأساليب والطرق العلمية.
3. وضع وتنفيذ الأبحاث والدراسات العلمية والتاريخية للكشف عن دور ومكونات التاريخ والحضارة اليمنية وتحقيقه وتأصيله ونشر الأبحاث العلمية.
4. إقامة المؤسسات والمراكز الثقافية والمكتبات العامة وتكوين الفرق الفنية وغيرها من وسائل الثقافة ومد خدماتها إلى مختلف مناطق الجمهورية.

[45] العامري، هائل حزام مهيوب يحيى. حماية حقوق المؤلف الفكرية في التشريع اليمني مقارنة ببعض التشريعات. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية. ع5، أبريل 2019م. ص182.

[46] قانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن براءة الاختراع ونماذج المنفعة، تصميمات الدوائر المتكاملة، المعلومات غير المفصح عنه.

[47] قانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية.

[48] قانون رقم (28) لسنة 2010م بشأن التصاميم الصناعية.

[49] موقع المركز الوطني للمعلومات. متاح على الرابط: https://yemennic.info/ministations/detail.ph?ID=10147، شوهد بتاريخ 2023/4/3م.

5. الرقابة على المصنفات الفنية والأدبية من أفلام سينمائية وأسطوانات وأشرطة مرئية وصوتية والإشراف على سلامة التنفيذ.
6. الترخيص بإنشاء واستغلال المطابع ودور النشر والسينما ومحلات وعروض المصنفات الفنية والمطبوعات الثقافية والتراخيص باستيراد المصنفات الفنية وتوزيعها وتصديرها وغيرها من المهام المتعلقة بالنشاط الثقافي والسياحي في اليمن، وبما يعمل على نشر الموروث الثقافي اليمني. وطبقًا للمهام المناطة بالوزارة واللائحة التنظيمية الخاصة بها فإن الهيكل التنظيمي للوزارة يتضمن قطاعًا خاصًا بالمصنفات الفنية والملكية الفكرية، يضم إدارة عامة لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة طبقًا للمادة (63) من القانون رقم (15) لسنة 2012م، كما يتضمن إدارة حماية الملكية الفكرية.

وزارة الصناعة والتجارة: تهدف الوزارة إلى تطوير القطاع الصناعي وتمارس نشاطها واختصاصاتها، وتضع الخطط والبرامج اللازمة لإنجاز المهام المناطة بها، استنادًا على الدستور والقانون والسياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتولى المهام الآتية[50]:

1. وضع أسس استراتيجية التصنيع والقواعد العامة للسياسة الصناعية وتطويرها وتنميتها في ضوء السياسات والمبادئ العامة للدولة، ووضع الخطط والبرامج والمشروعات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة بما يكفل دعم الاقتصاد الوطني وتنمية الدخل القومي تنمية مستمرة ومتوازنة.
2. اقتراح مشاريع القوانين اللازمة لتأمين وتشجيع وتنظيم الصناعة في إطار مهام الوزارة وأهدافها.
3. تنمية علاقات بلادنا مع الدول الأخرى والمنظمات العربية والإسلامية والدولية في المجال الصناعي، ونقل استخدام التكنولوجيا في ضوء السياسة العامة للدولة، واقتراح مشروعات الاتفاقيات الخاصة بتطوير علاقات التعاون معها ومتابعة استكمال إجراءاتها الدستورية بما يجعل مستوى كفاءة الإنتاج عاليًا.
4. حماية الصناعة المحلية وتطويرها وتشجيعها بما يحقق وفرًا وجودة في الإنتاج واستقرارًا في الأسعار وتأمين احتياجات البلاد من المواد والسلع والمستلزمات التي تكفل لها الإنتاج بكفاءة عالية.
5. إعداد الدراسات والبحوث لقطاع الصناعة ومختلف مجالات نشاط الوزارة بما يساعدها على تحقيق وتنفيذ سياساتها وخططها بالتعاون مع مختلف الجهات المختصة ومراكز الدراسات والأبحاث.

وغيرها من المهام المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والصناعي في الدولة، وبناءً على المهام سالفة الذكر واللائحة التنظيمية للوزارة فإن قطاع التجارة يتبعه مباشرة الإدارة العامة لحماية الملكية الفكرية التجارية والصناعية وبراءة الاختراع المناط بها بالمهام والاختصاصات الآتية[51]:

1. استقبال طلبات إيداع العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ومراجعة البيانات واستيفاء المستندات والوثائق طبقًا للقانون النافذ، وتقيدها في سجلات طلبات الإيداع.

[50] موقع المركز الوطني للمعلومات. المرجع السابق.

[51] موقع مكتب النائب العام. متاح على الرابط: https://agoyemen.net/lib_details.php?id=158، شوهد بتاريخ 2023/4/3م.

2. نشر إيداع العلامات التجارية وبراءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المقبولة على نفقة أصحابها.
3. استقبال الاعتراضات الخاصة بنشر إيداع العلامات التجارية وبراءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وتسليم صورة من الاعتراضات إلى طالب تسجيل العلامة واستلام الرد بشأنها.

وغيرها من الأنشطة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

وتقوم الوزارة بحماية الملكية الفكرية التجارية المتعلقة بالمجالات الصناعية والعلامات التجارية، والنماذج والتصاميم الصناعية، وبراءات الاختراع، وقد أقرت قوانينها لهذا النوع من الإنتاج الفكري على وفق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار: هي هيئة حكومية عليا تتبع رئاسة الجمهورية اليمنية، أنشئت بموجب قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (27) لعام 2020م في إطار الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة "يد تحمي ويد تبني" ودشنت أعمالها عام 2021م.

وتعمل الهيئة على تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والإبداع والابتكار والبحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتسهم في تعزيز العلاقة بين المؤسسات العلمية والهيئات البحثية من جهة والوحدات الاقتصادية في القطاع العام والمختلط والخاص من جهة أخرى، لتوظيف العلوم والتكنولوجيا والابتكار في بناء اقتصاد مستقل مبني على المعرفة والبحث العلمي، ولذلك تعمل الهيئة على نشر ثقافة العلوم والتكنولوجيا والإبداع والابتكار في المؤسسات التعليمية والوحدات الاقتصادية المختلفة وتوجيه المبدعين والعلماء والباحثين نحو المجالات ذات الأولوية[52].

ثالثًا: الدراسة الميدانية:

لغرض الإجابة عن تساؤلات الدراسة اعتمدت الدراسة على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة وتحليل البيانات، باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. اختبار كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha)؛ لاختبار مدى الاعتماد على أداة الدراسة في قياس الفقرات والاتساق الداخلي لها (تحديد ثبات الاستبانة).
2. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)؛ لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتمادًا على النسب المئوية والتكرارات، والإجابة عن تساؤلات الدراسة وترتيب محاور الدراسة بحسب أهميتها النسبية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

عرض وتحليل بيانات عينة الدراسة:

- الكلية:

جدول (1): التوزيع التكراري لأعضاء عينة الدراسة طبقًا للكلية:

الكلية	العدد	النسبة المئوية
إنسانية	176	%55.7
علمية	140	%44.3
الإجمالي	316	%100.0

يوضح الجدول (1) التوزيع التكراري لأعضاء عينة الدراسة طبقًا لمتغير الكلية، فقد بلغ عدد عينة الدراسة

[52] موقع الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. متاح على الرابط: https://hasti.gov.ye/، شوهد بتاريخ 2023/4/3م.

(316) عضوًا من أعضاء هيئة تدريس، منهم (176) عضوًا من الكليات الإنسانية، وكانوا أكثر أعضاء العينة بنسبة مئوية بلغت (55.7%)، في حين بلغ أعضاء عينة الدراسة من الكليات العلمية (140) عضوًا بنسبة مئوية بلغت (44.3%).

- **النوع:**

جدول (2): التوزيع التكراري لأعضاء عينة الدراسة طبقًا للنوع:

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	203	%64.2
أنثى	113	%35.8
الإجمالي	316	%100.0

يتضح من الجدول (2) أنَّ أغلب أعضاء العينة كانوا من الذكور، فقد بلغ عددهم (203) أعضاء بنسبة (64.2%)، في حين بلغ عدد الإناث (113) عضوة بنسبة (35.8%) من إجمالي مجتمع الدراسة، وهذا يشير إلى زيادة عدد الذكور العاملين مقارنة بعدد الإناث، ويعود ذلك إلى تأثير البيئة اليمنية في عملية توظيف العاملين وقلة عدد الإناث اللاتي يكملن دراساتهن العليا مقارنة بالذكور، كما يعود إلى العوامل الثقافية السائدة في المجتمع اليمني التي تحد من خروج المرأة لتعليم أو العمل.

تحليل تساؤلات الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة استخرجت الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي، ويبين الجدول (3) الحدود الحقيقية والمعنى اللفظي لقيم المتوسطات الحسابية التي تقع ضمن هذه الفئات.

جدول (3): الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي:

المعنى اللفظي (درجة الممارسة)	مدى المتوسط (فئات الحدود الحقيقية)
ضعيفة جدًا (غير موافق بشدة)	1 – 1.80
ضعيفة (غير موافق)	1.81 – 2.60
متوسطة (محايد)	2.61 – 3.40
كبيرة (موافق)	3.41 – 4.20
كبيرة جدًا (موافق بشدة)	4.21 – 5

عرض وتحليل نتائج محاور الدراسة:

نتائج تحليل المحور الأول: القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بحقوق الملكية الفكرية:

جدول (4): إجابات أعضاء عينة الدراسة على فقرات المحور الأول المتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بالملكية الفكرية:

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق	الدلالة اللفظية
1	يوجد إطار قانوني ينظم حقوق الملكية الفكرية في اليمن.	4	3.03	1.04	%61	متوسطة
2	تعد قوانين حقوق الملكية الفكرية في اليمن كافية ولا تحتاج إلى تطوير.	8	2.26	0.89	%45	ضعيفة
3	تنظم قوانين حقوق الملكية الفكرية مواضيع البحث العلمي.	3	3.54	1.01	%71	كبيرة

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق	الدلالة اللفظية
4	يعتبر وجود قوانين خاصة بحقوق الملكية الفكرية مهمًا جدًا لتطوير البحث العلمي.	2	4.40	0.77	%88	كبيرة جدًا
5	تراعي الجامعة بشكل كبير حقوق الملكية الفكرية وتطبق قوانينها.	6	2.59	1.02	%52	متوسطة
6	تتماشى الأنظمة واللوائح الداخلية المعدة في الجامعة مع قوانين حقوق الملكية الفكرية العالمية.	5	2.60	0.98	%52	ضعيفة
7	تُفعل الجامعة باستمرار الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.	7	2.37	0.95	%47	ضعيفة
8	تعد حقوق الملكية الفكرية مسألة أخلاقية قبل أن تكون حقًا قانونيًا.	1	4.50	0.78	%90	كبيرة جدًا
الإجمالي			**3.17**	**0.52**	**63%**	**متوسطة**

يوضح الجدول (4) مدى تطبيق القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بحقوق الملكية الفكرية على مستوى فقرات هذا المجال، فقد جاء بمتوسط حسابي (3.17)، وانحراف معياري (0.52)، ومستوى تطبيق (63%)، ودلالة لفظية (متوسطة)، وهي تعد نسبة قليلة لفئة كأعضاء هيئة تدريس؛ لأنهم يعملون على إنتاج وتقديم المعلومات وتدريسها وإنشاء وإخراج شباب مبتكر ومبدع يعمل على تطوير البلاد في المجالات المختلفة على وفق قوانين وأنظمة تُنظم مخرجات التعليم الجامعي، بما يضمن الحفاظ على جميع الحقوق المعنوية والمادية لجميع الباحثين والدارسين في الجامعات الوطنية، مما يؤدي إلى سرعة إدارة عجلة التطور والتقدم العلمي والمهني وزيادة الإنتاجية في جميع المجالات الاقتصادية والتنموية والتعليمية وغيرها.

كما يتضح من الجدول (4) الآتي:

1. أن أعلى قيمة لواقع القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بالملكية الفكرية، حصلت عليها الفقرة (8) التي تنص على: "تعد حقوق الملكية الفكرية مسألة أخلاقية قبل أن تكون حقًا قانونيًا"، فقد بلغ متوسطها الحسابي (4.50) وانحرافها المعياري (0.78)، ومستواها التطبيقي (90%) ودلالتها اللفظية (كبيرة جدًا)، وهذا يدل على أن هناك وعيًا كبيرًا لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء بأهمية هذه الحقوق.

2. أن أدنى قيمة لواقع القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، حصلت عليها الفقرة (2) التي تنص على: "تعد قوانين حقوق الملكية الفكرية في اليمن كافية ولا تحتاج إلى تطوير"، فقد بلغ متوسطها الحسابي (2.26) وانحرافها المعياري (0.89) ومستواها التطبيقي (45%) ودلالتها اللفظية (ضعيفة)، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تفعيل الجهات المعنية بموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية لدورها الكامل لا سيما في الجامعات الوطنية، وذلك من خلال التنسيق مع الجامعة لنشر وتفعيل هذه القوانين من خلال اللقاءات والاجتماعات الدورية

والدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات التي تتناول هذا الموضوع وتثريه، ولا سيما أعضاء هيئة التدريس لدورهم الكبير والمهم في المجتمع.

نتائج تحليل المحور الثاني: الجهات التي تهتم بشؤون الملكية الفكرية:

جدول (5): إجابات أعضاء عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني المتعلق بالجهات التي تهتم بشؤون حقوق الملكية الفكرية:

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف	مستوى التطبيق	الدلالة اللفظية
1	أرى عدم فاعلية الجهة ذات الاختصاص بالجامعة في إقرار القوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.	4	2.16	0.95	%43	ضعيفة
2	يوجد دور فعال للجهات ذات العلاقة في تطوير الإطار القانوني الخاص بحقوق الملكية الفكرية في اليمن.	3	2.44	0.92	%49	ضعيفة
3	يوجد تقصير لدى الجامعات اليمنية تجاه نشر ثقافة حقوق الملكية الفكرية.	6	1.85	0.96	%37	ضعيفة
4	تفتقد الجامعة إلى التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية.	5	2.05	0.94	%41	ضعيفة
5	توجد معرفة لدى معظم الباحثين والمبدعين بالجهات التي تعمل على تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية.	2	2.77	1.07	%55	متوسطة
6	ألجأ في معظم أعمالي الفكرية والعلمية إلى الجهات الرسمية للحصول على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بي.	1	3.26	1.16	%65	متوسطة
الإجمالي			**2.42**	**0.54**	**48%**	**ضعيفة**

يوضح الجدول (5) مدى تفعيل دور الجهات ذات العلاقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، ومدى معرفة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعة بتلك الحقوق، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (2.42) والانحراف المعياري (0.54) ومستوى التطبيق (48%) والدلالة اللفظية (ضعيفة)، وهذا يعكس الدور الضعيف الذي تؤديه الجهات ذات العلاقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في التعريف بالملكية الفكرية وقوانينها واتفاقياتها ودورها المهم في تطبيقها، سواء في الجامعة أو المؤسسات الموجودة في الدولة المعنية بهذا الموضوع الذي يندرج ضمن مهامها وأنشطتها على وفق التعريف بهذه القوانين والاتفاقيات المتعلقة بموضوع الملكية الفكرية وتطبيقها على مستوى الدولة بوجه عام وعلى مستوى الجامعة بوجه خاص.

كما يتضح من الجدول (5) الآتي:

1. أن أعلى قيمة لواقع الجهات التي تهتم بشؤون حقوق الملكية الفكرية، حصلت عليها الفقرة (6) التي تنص على: "ألجأ في معظم أعمالي الفكرية والعلمية إلى الجهات الرسمية للحصول على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بي"، فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.26) وانحرافها المعياري (1.16)، ومستواها

التطبيقي (65%) ودلالتها اللفظية (متوسطة)، وهذا يبين أن هناك وعيًا متوسطًا لدى عينة الدراسة بأهمية حقوق الملكية الفكرية للحفاظ على حقوقهم الفكرية.

2. أن أدنى قيمة لواقع الجهات التي تهتم بشؤون حقوق الملكية الفكرية، حصلت عليها الفقرة (3) التي تنص على: "يوجد تقصير لدى الجامعات اليمنية تجاه نشر ثقافة الملكية الفكرية"، فقد بلغ متوسطها الحسابي (1.85) وانحرافها المعياري (0.96) ومستواها التطبيقي (37%) ودلالتها اللفظية (ضعيفة)، وتعزو الباحثة ذلك إلى قلة إقامة الندوات التعريفية أو المؤتمرات والدوارات التدريبية وورش العمل الخاصة بهذا الموضوع، وعدم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتفعيل قوانين واتفاقيات حقوق الملكية الفكرية ونشرها وتطبيقها والفوائد العائدة منها على منتجي المعلومات وتقدم المجتمع.

عرض وتحليل نتائج المحور الثالث: حقوق الملكية الفكرية وأثرها على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء:

استخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى التطبيق على مستوى الدرجة الكلية للمحور، وعلى مستوى متغيرات الملكية الفكرية وأثرها على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء، والجدول (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى التطبيق لآراء لأعضاء عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وأثرها على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء، على النحو الآتي:

جدول (6): استجابات أعضاء عينة الدراسة للمحور الثالث المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وأثرها على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء:

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق	الدلالة اللفظية
1	تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية بمجال البحث العلمي في ضمان جودة مخرجاته وتطبيقه بحسب مجالاته المختلفة.	5	2.03	0.96	%41	ضعيفة
2	تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال البحث العلمي في زيادة إيرادات الجامعة.	4	2.38	0.97	%48	ضعيفة
3	يحفز تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية على تطوير مجالات البحث العلمي.	6	1.96	0.90	%39	ضعيفة
4	يؤدي عدم تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية إلى تدهور البحث العلمي.	3	4.21	0.86	%84	كبيرة جدًا
5	يشجع تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية على فتح آفاق بحثية جديدة.	7	1.94	0.90	%39	ضعيفة
6	يساعد تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية في الحد من عمليات القرصنة والسرقات البحثية.	9	1.93	0.93	%39	ضعيفة

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق	الدلالة اللفظية
7	يؤثر سلبًا عدم وجود جهات حكومية أو خاصة فعالة تُعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية على تطور البحث العلمي وتنوع مجالاته.	2	4.32	0.71	%86	كبيرة جدًا
8	يسهم عدم وجود جهات رسمية تُعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية في زيادة عمليات السرقات البحثية.	1	4.33	0.68	%87	كبيرة جدًا
9	يسهم تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية في توفير مجالات بحثية جديدة ومتنوعة.	8	1.94	0.83	%39	ضعيفة
10	ترفع حماية حقوق الملكية الفكرية من مستوى الثقة لدى الدارسين والباحثين الأكاديميين.	10	1.82	0.90	%36	ضعيفة
الإجمالي			**2.69**	**0.86**	**%54**	**متوسطة**

يوضح الجدول (6) مستوى واقع حقوق الملكية الفكرية وأثرها على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء على مستوى فقرات هذا المجال؛ إذ يتضح أن هناك ضعفًا في تفعيل القوانين والاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية مما أثر سلبًا على تطور البحث العلمي وزيادة إنتاجه، فقد جاء بمتوسط حسابي (2.69) ومستوى تطبيق (54%)، وهذا الضعف يتبين في نتائج الفقرات التي شملها هذا المحور والتي تقيس أثر تطبيق حقوق الملكية الفكرية في جامعة صنعاء، وذلك على النحو الآتي:

1. نجد أن أعلى قيمة لواقع حقوق الملكية الفكرية وأثرها على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء كانت لصالح الفقرة (8) التي تنص على: "يسهم عدم وجود جهات رسمية تُعنى بحماية الملكية الفكرية في زيادة عمليات السرقات البحثية"، فقد بلغ متوسطها الحسابي (4.33) وانحرافها المعياري (0.68) ومستواها التطبيقي (87%) ودلالتها اللفظية (كبيرة جدًا)، ويعود السبب في ذلك إلى قلة تفعيل هذه الجهات لأنشطتها الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وضعف التنسيق بينها وبين الجامعة للتعريف بدورها الكبير الذي تؤديه في حماية حقوق الملكية الفكرية، وكذا عدم القيام بأي أنشطة تثقيفية وتعريفية لهذه الفئة من المجتمع كالدورات التدريبية أو الندوات أو المؤتمرات وشحة مشاركتهم في هذه الفعاليات التي قد تقوم بها هذه الجهات لفئات أخرى من المجتمع.

2. يتضح من الجدول (6) أن أدنى قيمة لواقع الملكية الفكرية وأثرها على تطور البحث العلمي في جامعة صنعاء، حصلت عليها الفقرة (10) التي تنص على: "ترفع حماية الملكية الفكرية من مستوى الثقة لدى الدارسين والباحثين الأكاديميين"، فقد جاءت بمتوسط حسابي (1.82) وانحراف معياري (0.90) ومستوى تطبيق (36%) ودلالة لفظية (ضعيفة)، وهنا

يتبين أن هناك ضعفًا في تفعيل قوانين واتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية بالجامعة، مما قلل من مستوى الثقة لدى أعضاء عينة الدراسة بهذه القوانين واللجوء إلى الاستفادة منها، وقد يعود السبب في ذلك إلى قلة المعرفة بالدور الذي يمكن أن تكفله الجامعة لهم عند إعداد دراساتهم وأبحاثهم وإنجازاتهم.

3. يتضح من الجدول (6) أن نتائج فقرات هذا المحور جاءت فقط بدلالات لفظية (كبيرة جدًا، ضعيفة) وفي مجملها تعد نتائج يمكن أن نقول عنها إنها سلبية، كما اتضح في الفقرتين السابقتين أعلى وأدنى نسبة، أما بقية الفقرات فنجد أن الفقرتين (4، 7) جاءتا بدلالة لفظية (كبيرة جدًا)، فقد نصت الفقرة (4) على: "يؤدي عدم تطبيق حماية الملكية الفكرية إلى تدهور البحث العلمي"، بمتوسط حسابي (4.21)، وانحراف معياري (0.86)، ومستوى تطبيق (84%)، وهذا يبين نقطتين هما: وعي أعضاء عينة الدراسة بأهمية حقوق الملكية الفكرية، وكذا ضعف دور الجامعة في تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية، ونصت الفقرة (7) على: "يؤثر سلبًا عدم وجود جهات حكومية أو خاصة فعالة تُعنى بحماية الملكية الفكرية على تطور البحث العلمي وتنوع مجالاته"، فقد جاءت بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.71) ومستوى تطبيق (86%)، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف التعريف والتوعية بالدور الذي تقوم به هذه الجهات والجامعة بالقوانين والأنشطة التي تنفذها في سياستها البحثية.

وجاءت بقية الفقرات بدلالة لفظية (ضعيفة)، وذلك في الفقرات رقم (1، 2، 3، 5، 6، 9) التي تقيس أثر تطبيق قوانين وحقوق حماية الملكية الفكرية، فقد تراوح متوسط حسابها ما بين (1.82 و2.38) ومستوى تطبيقها تراوح ما بين (36% و48%).

كما هو مبين في الجدول أن هذه الفقرات تناولت مدى تطبيق الجامعة لقوانين واتفاقيات حقوق الملكية الفكرية وأثرها على البحث العلمي وتطويره بمجالاته المتخلفة، وكذا واقع المعرفة المعلوماتية لدى عينة الدراسة بالدور الذي تقوم به الجامعة لتطبيق قوانين واتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية التي تتضمنها سياسة الجامعة.

وهنا يتبين أن عينة كبيرة ترى ضعف تطبيق قوانين واتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية داخل الجامعة ونشر ثقافتها بين أعضائها، وهذا التأثير السلبي جاء نتيجة هذا الضعف، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المعرفة لدى عينة الدراسة بقوانين واتفاقيات حماية الملكية الفكرية التي تتضمنها سياسة الجامعة، وضعف التنسيق لدى الجامعة مع الجهات ذات العلاقة بهذا المجال وندرة التوعية والتثقيف بها.

رابعًا: النتائج والتوصيات

نتائـــج الدراسة:

بينت الدراسة الآتي:

1. أن هناك ضعفًا في تفعيل قوانين واتفاقيات حماية الملكية الفكرية في الجامعة؛ مما يؤثر سلبًا على مستوى البحث العلمي، كما أن هذا الضعف يؤثر على جودة مخرجات البحث العلمي وتطبيقه

بحسب مجالاته المختلفة بنسبة بلغت (54%)، ومتوسط حسابي (2.69).

2. قلة تفعيل القوانين والاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية رغم وجود القوانين المنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية والمنصوص عليها في القانون اليمني، وقد تبين ذلك من خلال نتائج المحور الأول الذي تناول القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، فقد جاء بنسبة بلغت (63%)، ومتوسط حسابي (3.17).

3. أن هناك ضعفًا في دور الجهات ذات العلاقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في التعريف بالملكية الفكرية وقوانينها واتفاقياتها ودورها المهم في تطبيقها، سواء في الجامعة أو المؤسسات الموجودة في الدولة المعنية بهذا الموضوع، وقد تبين ذلك من خلال المحور الثاني الذي تناول الجهات التي تهتم بشؤون حقوق الملكية الفكرية، فقد جاء بنسبة ضعيفة بلغت (48%) ومتوسط حسابي (2.42).

4. أن هناك ضعفًا في التنسيق بين الجهات المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية والجامعة لنشر الوعي بالدور التي تقوم به والقوانين التي تطبقها على وفق الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في القانون اليمني وأهمية تفعيلها وتطبيقها بشكل كامل، وقد تبين ذلك من خلال الفقرة (4) من المحور الثاني التي تنص على: "تفتقد الجامعة للتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية"، فقد جاءت بنسبة (41%) ومتوسط حسابي (2.05).

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة الذكر خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات، وهي:

1. ضرورة تفعيل التنسيق بين جامعة صنعاء والجهات ذات العلاقة بحماية الملكية الفكرية كوزارة الثقافة ووزارة الصناعة والتجارة والهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لنشر ثقافة حقوق الملكية الفكرية والتعريف بها وبالقوانين والاتفاقيات المنصوص عليها في القانون اليمني والدور الذي تؤديه هذه الجهات في حماية حقوقهم الفكرية، وإبراز المزايا والحقوق التي سيتمتع بها الباحث أو الأكاديمي عند اللجوء لهذه الجهات، وإيضاح خطورة وتأثير التعدي على حقوق الآخرين وذلك على المجتمع والدولة والاقتصاد الوطني.

2. ضرورة تفعيل دور الجهات ذات العلاقة بحماية الملكية الفكرية بشكل أكبر في مجالات الملكية الفكرية الأدبية والصناعية، بحيث لا يقتصر دورهم على المراقبة فقط، ومن ثم قيامهم بأنشطة مختلفة للنشر والتوعية بهذه الحقوق وما يتعلق بها من تشريعات، وضرورة تسجيل الإنتاج الفكري والإبداعي لديهم كجهات معنية بهذا الموضوع، ومن ثم المحافظة على حقوق منتجي المعلومات بشكل قانوني ورسمي، بما يساعد على تطوير المجالات البحثية والإنتاجية والاقتصادية والتنموية في الدولة.

3. ضرورة قيام الجهات المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية في الدولة وداخل الجامعة بواجبها تجاه تطبيق قوانينها واتفاقياتها، بحيث تتم محاسبة المخالفين والمنتهكين لهذه الحقوق بشكل أكثر

صرامة، وبما يخلق الثقة لدى الباحثين والأكاديميين داخل الجامعة بسعيها مع الجهات المعنية للمحافظة على حقوقهم المادية والمعنوية.

4. إنشاء إدارة حماية الملكية الفكرية بالجامعة تُعنى بوضع السياسات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ومن ثم تعميمها ونشرها داخل مجتمع الجامعة، والقيام بالأنشطة المختلفة لتنفيذ ذلك من خلال إعداد البروشورات والفلاشات التوعوية، واستغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، ونشرها والتوعية بها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التنسيق لعقد الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات الخاصة بحماية الملكية الفكرية سواء بين أوساط الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعة أو الباحثين وطلاب الكليات المختلفة.

5. ضرورة مشاركة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بها في النشاطات الدولية التي تهتم بحماية حقوق الملكية الفكرية والاستفادة منها ومن الدول التي سبقتنا في هذا المجال، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق التنسيق مع الجامعات العربية والأجنبية والجهات الدولية والخاصة التي تُعنى بشؤون حماية حقوق الملكية الفكرية لعقد اتفاقيات بينها وبين الجامعة، والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات والأنشطة التي تتناول هذا المجال، وذلك ضمن التعاون المشترك والتوعية بحقوق الملكية الفكرية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر باللغة العربية:

[1] أبو صلاح، مصعب علي. واقع الملكية الفكرية وأثره على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين. (رسالة ماجستير). نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2016م.

[2] إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية. أساسيات الملكية الفكرية: سؤال وجواب للطلبة والطالبات. الصين: إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية. 2020م.

[3] الأنصاري، فريد. أبجديات البحث في العلوم الشرعية. ط1. دار الفرقان: الدار البيضاء، 1997م.

[4] بدر، أحمد أنور. حقوق الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات: دراسات في التأييد والمعارضة ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق بالعصر الرقمي. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012م.

[5] بن يطو، أسامة. الحق في الوصول إلى المعرفة في ظل نظام الملكية الفكرية: دراسة في التشريع الجزائري والمواثيق الدولية. (أطروحة دكتوراه). الجزائر، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020م. متاح على الرابط: http://dspace.univ-batna.dz، شوهد بتاريخ 2021/2/14م.

[6] الجارف، ريما سعد. التعليم الإلكتروني وحقوق الملكية الفكرية في الجامعة السعودية. 2015م. متاح على الرابط: http://www.resarchgate.net، شوهد بتاريخ 2021/2/12.

[7] الجنبيهي، منير محمد والجنبيهي، ممدوح محمد. التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004م.

[8] الخضيري، غازي. البحث والتطوير والملكية الفكرية: التجربة الأردنية. عمان: مركز الملك عبد الله الثاني لتصميم والتطوير. متاح على الرابط:

http://www.wipo.int، شوهد بتاريخ 2023/4/22م.

[9] زيدان، مؤيد. حقوق الملكية الفكرية. سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2020م.

[10] سالم، باشيوة. مناهج وتقنيات البحث العلمي. الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018م.

[11] السعدي، سعد عزت. مفهوم الاتفاقيات الدولية ومراحلها. مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 2017م. متاح على الرابط: https://www.ssrcaw.org، شوهد بتاريخ 2021/2/25م.

[12] شاهين، شريف كامل. الملكية الفكرية وحرية الوصول: التزام وحق، مفهوم تروج له المكتبات في البيئة الرقمية. (بحث حاصل على جائزة الشارقة للأدب المكتبي). الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 2012م.

[13] الشيخ، رمزي رشاد عبد الرحمن. الحقوق المجاورة لحق المؤلف. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005م.

[14] شيخة، ليلى. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية: دراسة حالة الصين (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة الحاج الخضر، 2007م.

[15] الصائغ، محمد إبراهيم. دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حماية الملكية الفكرية. (رسالة ماجستير). الجزائر، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2012م. متاح على الرابط: http://mobt3ath.com، شوهد بتاريخ 2021/2/20م.

[16] عامر، عادل. ما هو دور الملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث العامة. ع1، 2019م. متاح على الرابط: https://www.aboualhool.com/arabic1/details.php?id=40432#.ZGCKIXZBzcs، شوهد بتاريخ 2022/12/23م.

[17] العامري، هائل حزام مهيوب يحيى. حماية حقوق المؤلف الفكرية في التشريع اليمني مقارنة ببعض التشريعات. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية. ع5، (أبريل 2019م). ص 173-206.

[18] عريف، محمد خضر. حقوق المؤلف والأمانة العلمية. 2012م. متاح على الرابط: http://www.al-madina.com/node/355282، شوهد بتاريخ 2022/12/23م.

[19] العصيمي، محمد بن مسعود. منظمة التجارة العالمية: العولمة الاقتصادية. متاح على الرابط: http://www.alarjhibank.com.ca، شوهد بتاريخ 2021/2/12م.

[20] قانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن براءة الاختراع ونماذج المنفعة، تصميمات الدوائر المتكاملة، المعلومات غير المفصح عنه.

[21] قانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية.

[22] قانون رقم (28) لسنة 2010م بشأن التصاميم الصناعية.

[23] محمد، العايبي وكنيوة، هيبة ودودي، عواطف. الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي. مجلة الإعلام والمجتمع. مج02، ع01، 2018م. ص26-72

[24] مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية المصيرية، استراتيجيات وقراءات منظمة التجارة العالمية. متاح على الرابط: www.ahram.org.eg، شوهد بتاريخ 2023/5/12م.

[25] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو WIPO). الملكية الفكرية، 2008م. متاح على الرابط: http;//www.wipo.int/about-ip/ar، شوهد بتاريخ 2022/12/14م.

[26] المنظمة العالمية للملكية الفكرية. محادثة الويبو بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي: الدورة

الثانية مايو 2020م. متاح على الرابط: http;//www.wipo.int/aboutip/ar/artiftcial lligenc _ine، شوهد في 2024/5/4م.

[27] موسوعة ويكيبيديا. متاح على الرابط: https://ar.mwikipedia.org/wiki، شوهد بتاريخ 2024/10/21م.

[28] موقع المركز الوطني للمعلومات. متاح على الرابط: https://yemennic.info/ministations/deta il.ph?ID=10147، شوهد بتاريخ 2023/4/3م.

[29] موقع مكتب النائب العام. متاح على الرابط: https://agoyemen.net/lib_details.php?i d=158، شوهد بتاريخ 2023/4/3م.

[30] موقع منظمة التجارة العالمية. متاح على الرابط: http://www.wto.org/english/tratop، شوهد بتاريخ 2022/1/3م.

[31] موقع الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. متاح على الرابط: https://hasti.gov.ye/، شوهد بتاريخ 2023/4/3م.

[32] النوري، خالد محمد عبدالله. دور الملكية الفكرية في تعزيز البحث العلمي والإبداع والابتكار في فلسطين. (رسالة ماجستير). فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2021م.

[33] هاريس، ليسلي إيلين. ترخيص المحتويات الرقمية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2006م.

ثانيًا: المصادر باللغة الإنجليزية:

[34] Ahmed, Sufiya; Varun, Prashant Kumar Corbett. Awareness regarding Intellectual Property rights a survey amongst the P.G. and Ph.d. students of babasaheb Ambedkar University, Lucknow. International Journal of low, 2017. V 3، N4, (2017).-p p 184-190.

[35] Loggie, K., Barron, A., Gulitz, E., Hohlfeld, T., Kromrey, J. & Sweeney, P. Intellectual property and online courses: Policies at major research universities. Quarterly Review of Distance Education, 2007. V8،N(2)(2007),- p p 109-125

[36] McDermott, Abigail J. Copyright: Regulation Out of Line with Our Digital Reality?-INFORMATION TECHNOLOGY AND LIBRARIES.–MARCH(2012). p.8

[37] Starkey, L., Corbett, S., Bondy, A. & Davidson, S. Intellectual Property: What Do Teachers and Students Know? International Journal of Technology and Design Education,

[38] 2010. V 20،N 3(2010).- p p 333-344